



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

Available Online: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

Tikrit University
J.F.A
Journal of Al-Frahedis Arts
College of Arts

Asst.Prof.Dr. Annas

Abdul-Khaliq Aied

E-Mail: anasabd@tu.edu.iq

Mobile: 07701717670

Department of History
College of Education for Humanities
Tikrit University
Salahuddin / Tikrit
Iraq

Keywords:

- Kingdom
- Iraq
- Al-Barzani
- Sheikhdum
- Britain

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 28 /09/2019
Accepted: 03 /11/2019
Available Online: 24/11/2019

The Position of Government and Iraqi Parliament of Al-Sheikh Ahmad Al-Barzani Movement 1921-1933

ABSTRACT

After the establishment of the modern Iraqi kingdom in 1921, Iraqi government attempts to prove its authority in the border regions of Iraq especially Kurdistan region to prevent any attempt from some Alakrad leaders to rebellion on the government authority. One of the procedurals of the government its decision to establish police station in Barzan region between Alzebar, Akra and higher Zab it is the place abode of the head of Al-Barzani family Alsheik Ahmad Al-Barzani. This place is religion and mundane center for Al Akrad.

Al Sheik Ahmad refused to establish that police station, the government regards his position as a challenge of its authority. It makes a decision to establish police station, the government sent military troops to the region causes a strong collision between Al Sheik Ahmad followers and Iraqi army in the ninth of December 1930. Al Sheik Ahmad Al-Barzani can dismissed that troops and he begin to expand his authority in the region.

In front of that developments the Iraqi government decides to prepare a military attack to subjugate Al Sheik Ahmad Al-Barzani in April 1932 with the Britain air force that bombard the region in the twenty-five of May 1931 and followed Albarzani members. After the negotiation between the government and Al Sheik Ahmad Al Barzani who refused the surrender and the expiry the period of negotiation, Iraqi troops begins its attack in the twenty-two of July 1931 that Al Sheik Ahmad and his followers oblige to escape from the region towards Turkey.

The Iraqi government with the Britain Authority attempts to house Athorians in Barzan region, when Turkey government knew that it hates athorians who stand with Britain in the first world war. It hasten to return Al Sheik Ahmad Al Barzani to the Iraqi turkey border region, when the Iraqi government knew that it demand to the Turkey government to Al Sheik Ahmad , but the Turkey government refused that and it make a condition to publish a forgiven of him and his followers the Iraqi government oblige to publish a list of general forgiven of Al Barzaneen no.15 in 1933. Al Sheik Ahmad and his followers return to Iraq and the Iraqi government house them in Al Mosel province.

The Iraqi parliament attend a competition between the parliaments and the members of Iraqi government about the procedures that are taken by Iraqi government towards that movement. Some parliaments support that procedures that adopted by the government in Barzan region while the others disagree especially when they knew that the purpose of that procedures is to house Al Athoreen in Barzan region. The members of parliament thank the king of Iraq and his government for offering kindness, forgiven of Al Shiak Ahmad and his followers.

© 2019 J.F.A, College of Arts | Tikrit University

موقف الحكومة والبرلمان العراقي من حركة الشيخ أحمد البارزاني 1921 – 1933

الملخص

بعد تأسيس المملكة العراقية الحديثة عام 1921، حاولت الحكومة العراقية تثبيت نفوذها في المناطق الحدودية من العراق ولاسيما منطقة كردستان، لمنع أية محاولة من جانب بعض الزعماء الأكراد التمرد على سلطة الحكومة، وكان من جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرارها بإقامة مخافر في منطقة بارزان المحصورة بين (الزيبار وعقرة والزباب الأعلى) والتي تتوسطها قرية بارزان، مقر عميد الأسرة البارزانية الشيخ أحمد البارزاني، والذي يتمتع بمركز ديني ودنيوي كبير في صفوف الأكراد.

رفض الشيخ أحمد إقامة تلك المخافر، وعدت الحكومة أن موقفه هذا يشكل تحدياً لسلطتها، واتخذت قراراً بإقامة المخافر بالقوة، إذ أرسلت قوات عسكرية إلى المنطقة، مما تسبب في وقوع مصادمات عنيفة بين أتباع الشيخ أحمد والجيش العراقي في التاسع من كانون الأول 1930، واستطاع الشيخ أحمد البارزاني من طرد القوات التي أرسلتها الحكومة إلى المنطقة، وأخذ يوسع نفوذه في المنطقة. وإزاء ذلك التطور قررت الحكومة العراقية في شهر نيسان 1932 تجهيز حملة عسكرية كبيرة لإخضاع الشيخ أحمد البارزاني، مستعينة بالقوة الجوية البريطانية التي قامت بقصف المنطقة في الخامس والعشرين من ايار 1931، ومطاردة البارزانيين، وبعد انتهاء المفاوضات الحكومية مع الشيخ أحمد الذي رفض الاستسلام بدأت القوات العراقية حملتها ضدهم في الثاني والعشرين من حزيران 1931 التي أجبرت الشيخ أحمد واتباعه، على الفرار من المنطقة إلى تركيا، إذ سلم نفسه للسلطات التركية.

حاولت الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية من إسكان الآثوريين في منطقة بارزان، فلما علمت الحكومة التركية بالأمر، وكانت تكن الكره الشديد للآثوريين الذين وقفوا إلى جانب بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى 1914-1919، سارعت إلى إعادة الشيخ أحمد البارزاني إلى منطقة الحدود العراقية التركية، وعندما بلغ الخبر إلى الحكومة العراقية، تقدمت بطلب إلى الحكومة التركية لتسليم الشيخ أحمد، إلا أن الحكومة التركية رفضت الطلب، مشترطة إصدار عفو عام عنه، وعن إتباعه واضطرت الحكومة العراقية إلى إصدار لائحة قانون العفو العام عن البارزانيين رقم 15 لسنة 1933، وعليه عاد الشيخ أحمد وأتباعه إلى العراق، إذ أسكنتهم الحكومة العراقية في لواء الموصل.

وشهد البرلمان سجال حاد بين النواب وممثلي الحكومة العراقية حول التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية من تلك الحركة، إذ أيد بعض النواب إجراءات التي اتخذتها الحكومة في منطقة بارزان، وعارض البعض الآخر ولاسيما بعد أن وصل إلى مسامعهم ان الهدف من تلك الإجراءات هو من أجل إسكان الآثوريين في منطقة بارزان، وشكر أعضاء مجلس النواب ملك العراق وحكومته على تقديمهم العطف بالعفو عن الشيخ أحمد واتباعه.

أ.م.د. أنس عبد الخالق عايد
البريد الإلكتروني: anasabd@tu.edu.iq
رقم الجوال: 07701717670

قسم التاريخ
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة تكريت
صالح الديت / تكريت
العراق

الكلمات المفتاحية:

- مملكة
- العراق
- البارزاني
- مشيخة
- بريطانيا

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 28/09/2019
القبول: 03/11/2019
التوفر على الانترنت: 24/11/2019

المقدمة

بعد قيام الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918 وهزيمة الدولة العثمانية فيها التي كانت مسيطرة على العراق، حدث تغير كبير ومهم في خارطة العالم السياسي إذ ظهرت دول جديدة على انقاض الدولة العثمانية التي سيطرة بالقوة على المنطقة ومنها العراق الذي احتل من قبل القوات البريطانية التي استكملت ذلك الاحتلال بدخول القوات البريطانية مدينة الموصل في الثامن من تشرين الثاني 1918 ليكون كل العراق تحت الحكم المباشر البريطاني التي أخذت على عاتقها رسم الحدود الجديدة وتقرير سياسة الحكم في العراق واعطاء بعض الوعود السرية لحماية مصالحها. لذلك لم يكن لبريطانيا سياسة محدودة تجاه الشعب العراقي ولاسيما تجاه الأكراد، إذ إنها أخضعت سياستها في كردستان لمصالحها العليا وليس للمبادئ والوعود التي صدرت عنها خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها بخصوص حق الشعوب في تقرير المصير، كان ذلك واضحا عندما عقد مؤتمر القاهرة عام 1921 حول سياسة بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط التي تخلت نهائيا عن كل وعودها لحماية مصالحها في العراق.

ارتكزت السياسة البريطانية تجاه الأكراد حول مسألتين الأولى استمرت السطات البريطانية في استرضاء الكرد لكسبهم إلى جانبها وإلى جانب الدول العراقية الحديثة، أما الثانية فلم تتردد من استعمال القوة ضدهم، وذلك للحفاظ على مصالحها في المنطقة، من هنا جاء اختيار هذا البحث الموسوم موقف الحكومة والبرلمان العراقي من حركة الشيخ أحمد البارزاني 1921-1933، لنسلط الضوء على صفحة من صفحات تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

قسم البحث على محورين تناول الأول الأصول التاريخية للشيخ أحمد البارزاني، وما تعرضه اليه المشيخة قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918، ومحاولة الاحتلال البريطاني استمالة الشيخ أحمد البارزاني إلى جانبها ومن ثم محاولة كسر شوكتة لرفضه التعاون من الاحتلال الجديد للعراق ووصفهم بالكفرة، لذلك كانت إحدى أساليب المحتل تجهيز حملة عسكرية للقضاء على نفوذ الشيخ أحمد البارزاني التي كان مصيرها الفشل، وتناول التعاون بين الشيخ والمحتل، وذلك بعد تزايد وجود الجيش العثماني في شمال العراق الأخذ بثأر أخيه إذ كانت المصلحة للقضاء على ذلك الجيش بالتعاون مع القوات البريطانية، بعد ذلك سعت الأخيرة لكسبه بعقد صلح بينها وبين الشيخ أحمد والحكومة العراقية في بداية عام 1924، في المقابل استمر الشيخ أحمد في بسط سلطته على منطقة بارزان والقرى المجاورة، وبعد حسم مشكلة الموصل عام 1926 كان على القوات البريطانية أن تضع حدا له واخضاع منطقة برزان، لذلك حاول إسكان الاثوريين في مناطق بارزان، وتضمن أيضاً محاولة الحكومة العراقية بناء المخافر الحدودية للشرطة والجيش الذي عدته العشائر الكردية استفزاز لها، وتوقيع معاهدة عام 1930 بين العراق وبريطانية التي خلت بنودها من أي مادة لحقوق الأكراد، الأمر الذي دفع الأخير إلى معارضتها وإرسال احتجاج إلى عصابة الأمم، وبعدها تجهيز الحكومة العراقية حملة عسكرية عام 1931 لإخضاع المنطقة والشيخ أحمد

البارزاني لسلطتها والتي استمرت إلى عام 1933 بانتصار القوات الحكومية وهروب الشيخ إلى الأراضي التركية.

أما المحور الثاني، فقد خصص لمناقشات مجلس النواب لقضية الشيخ أحمد البارزاني، وقسم على قسمين الأول كان مخصص لموقف أعضاء البرلمان العراقي من العمليات العسكرية ضد الشيخ أحمد وأسبابها التي شغلت الرأي العام ومحاولة النواب الاستيضاح من الحكومة عن تلك الأسباب التي أدت إلى تجهيز حملة عسكرية من قبل الحكومة العراقية إلى منطقة بارزان، أما القسم الثاني فخصص لمناقشات أعضاء مجلس البرلمان العراقي من لائحة قانون العفو العام عن البارزانيين والتي قدمته الحكومة العراقية في الأول من ايار 1933، وبعد المناقشات الحادة بين أعضاء البرلمان وممثل الحكومة تم اقرار ذلك العفو.

وجاءت الخاتمة حصيلة استنتاجية لما احتواه البحث من أحداث مهمة.

أولاً: جذور المشكلات بين مشيخة بارزان وبريطانيا:

أ- الأصول التاريخية للشيخ أحمد البارزاني:

ولد الشيخ أحمد ⁽¹⁾ ابن الشيخ محمد بن الشيخ عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن تاج الدين البارزاني عام 1896 بقرية بارزان التي تقع في اقصى شمال كردستان العراق عند المثلث الحدودي العراقي التركي الايراني ضمن حدود محافظة أربيل إدارياً ⁽²⁾. وتعود تسمية عشيرة بارزان نسبة إلى قرية بارزان مركز المشيخة، وينتسب شيوخها إلى سلالة أمراء العمادية، وهم من كبار الطريقة النقشبندية التي يمتزج فيها الولاء الصوفي بالعقيدة الإسلامية ⁽³⁾.

ب- مشيخة برزان أثناء الحرب العالمية الأولى:

تعرض الكثير من الزعماء والشيوخ الأكراد إلى الكثير من الابتزاز من قبل الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، لذلك بدأ نشاط شيخ عشائر برزان الشيخ عبد السلام محمد السياسي والقومي رافضاً تقديم الضرائب والمجندين للدولة العثمانية الذي قاد ثوره قبيل الحرب العالمية الأولى، وبسبب ضعف امكانياته العسكرية ووشاية بعض شيوخ الأكراد وقرب الجيش العثماني من منطقة برزان تم اخماد تلك الثورة والقاء القبض على الشيخ عبد السلام من قبل الجيش العثماني، وتم نقله إلى لواء الموصل وحكم عليه بالإعدام الذي نفذ فيه في الرابع عشر من شباط 1914 ⁽⁴⁾.

يعدّ الشيخ عبد السلام البارزاني أول من قاد ثورة في كردستان العراق ضد الدولة العثمانية للتخلص من تسلطها والمطالبة بحقوق الكرد القومية، وبعد وفاة الشيخ عبد السلام انتقلت مشيخة برزان إلى شقيقة الشيخ أحمد البارزاني الذي واجه صعوبات كبيرة لسد الفراغ السياسي الذي خلفه الشيخ عبد السلام، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ المشيخة التي كانت مهددة من قبل الدولة العثمانية، وفي المقابل كان هدف المشيخة الانتقام لمقتل شيخها السابق ⁽⁵⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على أثر عقد هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918 التي تضمنت انسحاب الجيوش العثمانية من العراق، ولاسيما ولاية الموصل التي دمجت

إدارياً معها ولاية شيرزور، وبعد انسحاب القوات العثمانية من الموصل بدون قتال ورفع العلم البريطاني فيها يوم 8 تشرين الثاني 1918، وفي العاشر منه تسلم مقاليد الحكم فيها العقيد ليجمن⁽⁶⁾ (Gerold Evelyn Leachman) كأول حاكم سياسي للواء الموصل، وبذلك خضعت مناطق (تلعفر وسنجار ودهوك والعمادية وزاخو) للاحتلال البريطاني⁽⁷⁾.

في تلك الأثناء أعلن الشيخ أحمد البارزاني رفضه للوجود البريطاني، وذلك لأسباب عديدة من أهمها دينياً، أما سياسياً فتمثل بالسياسة التي اتبعتها بريطانيا في فرض الضرائب، وزرع الفتن بين العشائر الكردية كل ذلك جعل من وجود العقيد ليجمن أو من خلفه في إدارة المنطقة مرفوض⁽⁸⁾.

ج- مشيخة بارزان أثناء الحكم المباشر البريطاني للعراق:

شهدت المنطقة بعد عام 1919 مرحلة صراع بين الشيخ أحمد البارزاني والجيش البريطاني، إذ قام الشيخ أحمد البارزاني بمساعدة أول ثورة في كردستان ضد البريطانيين التي قادها عشائر كويان في 6 نيسان 1919 وأخمدتها القوات البريطانية بالقوة⁽⁹⁾، والحركات المسلحة الأخرى ضد الوجود البريطاني في المنطقة، وساندا أيضاً حركة الشيخ محمود في السليمانية التي قامت في 20 ايار 1919 وانتهت في 18 حزيران على أثر أسر الشيخ محمود ونفيه إلى الهند⁽¹⁰⁾ كان الهدف منها خدمة الدين الاسلامي والحصول على حقوق الأكراد الوطنية.

تضح مما سبق أن كل الأعمال التي قامت بها القوات البريطانية ومنها بث الفرقة بين قادة الأكراد، وإرسال الحملات العسكرية من أجل السيطرة على المنطقة، التي لم تحقق غايتها بالكامل، والتي كانت نتيجتها الأولى التفكير الجدي في إدارة تلك المناطق، وتقليص وجودها في منطقة بارزان والمناطق الحدودية، وثانياً ملاحقة الشيخ أحمد البارزاني وأغوات الزبار لما ارتكبه بحق القوات البريطانية.

بعد قيام ثورة العشرين⁽¹¹⁾ في العراق، حاولت الإدارة البريطانية كسر شوكت الشيخ أحمد البارزاني بإسكان الاثوريين⁽¹²⁾ في المناطق التابعة لمشيخته، إذ أرسلت القوات البريطانية في 27 تشرين الأول 1920 أول حملة للاثوريين كان الهدف منها إسكانهم في شمال العراق، وكان من الطبيعي أن تصطدم تلك الحملة بزعماء المنطقة، وعلى رأسهم الشيخ أحمد البارزاني، إذ أصبحت منطقة بارزان ساحة معركة هزمت على أثرها القوات الاثورية وسرعان ما توقف القتال بين الطرفين في نهاية عام 1920 ليفشل أول مشروع للإدارة البريطانية في كردستان العراق.

د- مشيخة بارزان أثناء الحكم الوطني:

بعد ثورة العشرين التي دفعت الإدارة البريطانية إلى البحث عن مخرج لهم في العراق فكان تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في 25 تشرين الأول 1920 الذي شكلها عبد الرحمن النقيب⁽¹³⁾، بمثابة حلقة الوصل بين السلطة البريطانية والشعب العراقي، وكان على عاتقها اختيار ملك للعراق، لذا تم اختيار الامير فيصل بن الحسين ملك للعراق في مؤتمر القاهرة⁽¹⁴⁾.

تم تتويجه ملكاً على العراق في 23 اب 1921، وبذلك اطمأنت الإدارة البريطانية حول الحكم في العراق، وكان عليها ربط الأخير بمعاهدة تنهي فيها الانتداب البريطاني، لذلك وقع العراق

المعاهدة الأولى مع بريطانيا في تشرين الأول 1922، والتي تضمنت مساعدة بريطانيا للحكومة العراقية عسكرياً في القضاء على التمردات وحماية الحدود العراقية، وتم إلحاق مدينة السليمانية ضمن الإدارة العراقية التي نظر إليها الأكراد تراجع بريطانيا والحكومة العراقية عن وعودهما السابقة⁽¹⁵⁾.

وبعد أن فشلت الإدارة البريطانية سابقاً في القضاء على الشيخ أحمد البارزاني أو حتى أضعاف نفوذه ولاسيما بعد نجاح الأخير في السيطرة على منطقة العمادية عام 1922 وتزايد النفوذ التركي في المنطقة، مما اضطر القوات البريطانية من تجهيز حملة عسكرية صاحبها قوات من الليفي الاثوري وبعض المجندين الأكراد تساندتهم القوات الجوية البريطانية في الأول من تشرين الأول 1922، استطاعت الحملة من بسط سيطرتها على بعض المناطق ومنها منطقة العمادية، ليصبح المطلوب الأول في العراق للقوات البريطانية الشيخ أحمد البارزاني إذ صدرت الأوامر بإلقاء القبض عليه في 28 آذار 1923⁽¹⁶⁾.

يتضح مما سبق أن القوات البريطانية فشلت في إلقاء القبض على الشيخ أحمد البارزاني من خلال البرقية التي أرسلها المندوب السامي إلى المفتش الإداري في لواء الموصل بضرورة إجراء المفاوضات مع الشيخ أحمد وتسيير رتل عسكري لإنهاء الهجمات على الحدود الشمالية لكردستان العراق من قبل الجيش التركي⁽¹⁷⁾.

بدأت المفاوضات مع الشيخ أحمد البارزاني عن طريق أقرب صديق له وهو السيد طه النهري في 4 نيسان 1923 الذين التقيا في منطقة هارجيك، ولحق ذلك لقاء موسع مع باقي مشايخ العشائر في 7 منه، ونتج عنه إرسال رسالة من قبل الشيخ أحمد البارزاني إلى الضابط السياسي البريطاني في عقرة النقيب اوكنر (Oknar) أعلن فيها الوقوف ومن معه بجانب القوات البريطانية لطرد الجيش التركي⁽¹⁸⁾.

يبدو أن الشيخ أحمد البارزاني اختار التعاون مع الجيش البريطاني، وذلك للتخلص من الملاحقة وكذلك للانتقام من الجيش التركي لإعدام شقيقه الأكبر الشيخ عبد السلام البارزاني، أشارت التقارير البريطانية إلى أن القوات التركية تمركزت في منطقة راوندوز المحايدة لمنطقة بارزان واستمرت في إرسال التعزيزات في 15 نيسان 1923⁽¹⁹⁾، وأمام تلك التطورات طلبت القوات البريطانية من الشيخ أحمد البارزاني بالتحرك لتدمير عدد من الجسور لمحاصرة الجيش التركي المتواجد في منطقة راوندوز، وبمساعدة القوات البريطانية استطاع مهاجمتهم من الخلف موقعا بهم خسائر فادحة في 22 نيسان من العام نفسه، وبذلك استطاعت القوات البريطانية مع قوات العشائر الكردية من إلحاق الهزيمة بالجيش التركي الذي اضطر للانسحاب إلى المناطق الحدودية⁽²⁰⁾.

بعد تلك الانتصارات اثبت الشيخ أحمد البارزاني للقوات البريطانية قدرته على المواجهة لذلك سعت الأخيرة لكسبه بعقد صلح بينها وبين الشيخ أحمد والحكومة العراقية في مطلع عام 1924، والذي سمح للشيخ أحمد من الاستمرار في بسط سلطته على منطقة بارزان والقرى المحيطة بها⁽²¹⁾. وبعد ذلك أصبح الشيخ مركز قوة في المنطقة وملأ لكل النازحين بعد فشل حركاتهم

المسلحة الكردية داخل وخارج العراق، ومن ثم انتخب عام 1926 زعيماً لعشائر بارزان وشيخ للطريقة النقشبندية (22).

يتضح مما سبق أنه حسم مشكلة الموصل في 5 حزيران 1926 (23)، وترسيم الحدود بين العراق وتركيا، ونتيجة لما وصل اليه الشيخ أحمد من سمعة جيدة بين جميع الأكراد واحتوائه للكثير من العناصر المطلوبة من قبل القوات البريطانية كان على الأخيرة أن تضع حداً له وإخضاع منطقة برزان، إذ اتبعت بريطانيا اتجاهين: الأول الوقوف مع الحكومة العراقية لقمع الحركات الكردية، والثانية مطالبة الحكومة العراقية بالتزاماتها مع حقوق الأكراد، وبذلك حافظت بريطانيا على الجبهتين، وليستمر الهدوء والاستقرار إلى عام 1929.

ذ - العمليات العسكرية:

حاولت الحكومة العراقية أحكام قبضتها على المناطق الحدودية في عام 1929، من خلال بناء المخافر الحدودية للشرطة والجيش الذي عدته العشائر الكردية استفزازاً لها ومنها عشيرة بارزان، وفي الوقت نفسه كانت الحكومتان العراقية والبريطانية تتباحثان في توقيع معاهدة عام 1930، والتي وقعها مع بريطانيا في 30 حزيران 1930، إذ خلت تلك المعاهدة من أي مادة لحقوق الأكراد، الأمر الذي دفع الأخير إلى معارضتها وإرسال احتجاج إلى عصبة الأمم وإلى الحكومة العراقية، مطالبين بتشكيل حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية (24).

لذلك أرسل الشيخ أحمد البارزاني في نيسان 1930 برقية إلى عصبة الأمم طالب فيها بتنفيذ قراراتها السابقة بإعلان الحكم الذاتي للأكراد، إلا أنها جوبهت بالرفض، مما شجع ذلك الحكومة العراقية بمطالبة الشيخ أحمد البارزاني بدفع ضريبة المواشي الموجودة في منطقة بارزان التي كانت تسمى ضريبة الكودة (25).

اعترض الشيخ أحمد البارزاني على دفع تلك الضريبة مسوغاً ذلك بأنها مخالفة لما هو معمول في بارزان منذ زمن شيوخها الأوائل، وأيضاً لا يوجد في المناطق الخاضعة لنفوذه عدد محدد من الحيوانات، بسبب الهجرة المستمرة بين المراعي (26).

ونتيجة لرفض الشيخ أحمد البارزاني لأي وجود حكومي في منطقته، مما دفع بالحكومة العراقية بأن تفكر جدياً في التخلص منه والسيطرة على المنطقة بالتعاون مع القوات البريطانية، لذلك بدأت الحكومة العراقية بالتعاون مع الشيخ رشيد لولان أحد شيوخ الطريقة النقشبندية في منطقة برادوست المجاورة لمنطقة بارزان بمهاجمة منطقة بارزان (27)، ولمنع الاقتتال الداخلي بين العشائر الكردية أرسل الشيخ أحمد البارزاني أخيه الملا مصطفى إلى لواء الموصل في 29 أيلول 1931 للتفاوض مع الحكومة العراقية (28).

حاولت الحكومة العراقية التخفيف من حدة التوتر الحاصل بين الطرفين وذلك بتأسيس مخفر للشرطة في منطقة أرموشه، وعى الرغم من كل المحاولات التي سعت إليها الحكومة العراقية لحل المشاكل بين الشيخ أحمد والشيخ رشيد إلا أن تلك المحاولات فشلت، إذ تكررت اعتداءات الشيخ رشيد على قرى بارزان في 25 تشرين الثاني 1931، التي صعدت من حدة الصراع في

المنطقة، مما أدى إلى إرسال رسالة من متصرف لواء الموصل في 5 كانون الأول من العام نفسه إلى الشيخ أحمد حملة مسؤولية ما يحصل في المنطقة، وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد رد على تلك الرسالة في اليوم التالي على أنه غير مسؤول عن ما يجري من اقتتال في المنطقة⁽²⁹⁾.

يبدو أن الحكومة العراقية لم تكن ترغب في وقف القتال في المنطقة، بل كان في نيتها التخلص من الشيخ أحمد البارزاني، وذلك كان واضحاً في الرسالة التي بعث بها متصرف لواء الموصل الذي حمل الشيخ أحمد كل ما يجري في المنطقة.

ومع اشتداد النزاع بين القبائل الكردية في المنطقة تمكن الشيخ أحمد من تحقيق الانتصار عليهم ومد نفوذه إلى المناطق المجاورة لبرزان، لذلك سعت الحكومة العراقية لوقف القتال في المنطقة وعقد صلح بين الشيخ أحمد والشيخ رشيد لولان، وذلك بإرسال متصرف الموصل وقائم مقام الزبير في صباح 8 كانون الأول 1931 للقاء من ينوب عن الشيوخ في منطقة الشيروانيين، وفي ليلة ذلك اليوم صدرت الأوامر للقوات العراقية المتواجدة في منطقة بله بالهجوم على منطقة بارزان التي تمكنت بدورها من محاصرة بارزان في صباح اليوم التالي وطالبت الشيخ أحمد بضرورة تسليم نفسه للجيش العراقي⁽³⁰⁾.

وبعد انتشار خبر محاصرة بارزان وصلت تعزيزات من العشائر الموالية للشيخ أحمد لتشتبك بدورها مع القوات العراقية وترغمها على الانسحاب إلى مقرها في بله، وأيضاً تمكن مبعوث الشيخ أحمد في المفاوضات مع متصرف الموصل من اعتقال الوفد المفاوض وجلبهم إلى بارزان⁽³¹⁾.

قامت الحكومة العراقية وبمساعدة القوات الجوية البريطانية في قاعدة الموصل في 13 كانون الأول 1931 بقصف منطقة بارزان الذي أدى إلى تدمير الكثير من الدور السكنية، وسرعان ما أرسل الشيخ أحمد البارزاني رسالة احتجاج إلى قائد الجيش العراقي في منطقة بله، موضحاً فيها أن تلك الضربات ستعرض الموظفين الحكوميين والمدنيين، والجنود، والشرطة الذين تم أسرهم للخطر، لذلك أوقفت الحكومة العراقية القصف على المنطقة وأيضاً قام الشيخ أحمد بدوره في إطلاق سراح جميع المعتقلين لديه⁽³²⁾.

حاولت السلطات البريطانية في 17 كانون الأول 1931 اقناع الشيخ أحمد البارزاني بالمثل أما السلطات وطاعة الحكومة العراقية، وعرض عليه أيضاً القدوم إلى الموصل والعيش فيها مع الاحتفاظ بممتلكاته في منطقة بارزان، رفض الشيخ أحمد ذلك العرض وأخذ يستعد إلى أي هجوم من قبل الحكومة العراقية بعقد التحالفات مع العشائر الكردية المجاورة لمنطقته وحتى الحدودية مع تركيا⁽³³⁾.

وفي المقابل قامت الحكومة العراقية برصد تحركات الشيخ أحمد وجمع المعلومات اللازمة عنه وتقوية نفوذها بإصدار قرار في 12 كانون الثاني 1932 لبناء مخفر للشرطة في كل من ناحية شيروان وميزوري بالا وبارزان، وفي 14 آذار 1932 طلبت الحكومة العراقية من الشيخ أحمد البارزاني الحضور أمام قائممقام الزبير في بله، إذ كان ينوي التعاون في إعادة الإعمار وحفظ الأمن

والاستقرار في المنطقة، وفي اليوم التالي قامت الحكومة العراقية بإرسال التعزيزات العسكرية للمنطقة⁽³⁴⁾.

جاء رد الشيخ أحمد البارزاني في 16 آذار على الحكومة العراقية عن طريق رسالة اعرب فيها عن رفضه لطلبها، واقترح بأن تقوم الحكومة بتعيين ممثلًا لها من أحد وجهاء عرب الموصل يكون له صلاحيات التفاوض معه في بارزان، إذ واجه اقتراحه الرفض الكامل من قبل السلطات في بغداد⁽³⁵⁾، لذلك أرسل الشيخ أحمد البارزاني مبعوث له في 22 آذار 1932 إلى الموصل للتفاوض مع الحكومة العراقية، طلبت الأخيرة من مبعوث الشيخ بأن يسلم الشيخ أحمد البارزاني نفسه خلال مدة أربعة أيام، وفي 25 آذار، وصل مبعوث الشيخ بارزان وتباحث مع الشيخ أحمد البارزاني ما جرى خلال المفاوضات، إذ رفض الشيخ تسليم نفسه، وأعلن عن استعداده للدفاع عن بارزان⁽³⁶⁾.

قامت القوات العراقية وبمساعدة السلاح الجوي البريطاني في 3 نيسان 1932 بالهجوم على القرى المحيطة بمنطقة بارزان ومحاصرتها لإلقاء القبض على الشيخ أحمد البارزان، وفي اليوم التالي جرت معارك طاحنة بين الطرفين، وتمكنت القوات العراقية من السيطرة على مضيق مامشك ومنطقة زازوك، وفي يوم 18 نيسان 1932 استطاعت القوات العراقية من السيطرة على كل المناطق المحيطة ببارزان ودخلوها⁽³⁷⁾ بلغت خسائر البارزانيين نحو (125) بين قتل وجريح في حين كانت خسائر الجيش العراقي ثلاثة قتلى وأربعة جرحى⁽³⁸⁾.

بعد تلك الانتصارات التي حققها الجيش العراقي أوقفت الحكومة العراقية العمليات العسكرية، وذلك لإعطاء الشيخ فرصة لتسليم نفسه وخروج المدنيين من المنطقة إلى يوم 24 ايار، اذ قامت الحكومة العراقية بأرسال نائب الموصل الشيخ بهاء الدين البريفكاني لأقناع الشيخ أحمد بضرورة تسليم نفسه ومن معه للسلطات العراقية، وفي اخر يوم للمهلة جاء رد الشيخ أحمد على مبعوث الحكومة بقوله: (إن بارزان لن تركع للإنكليز ... سنظل نعاديهم هذا هو قرارنا ولنسنا نادمين)⁽³⁹⁾.

بعد ذلك الرد القاسي من قبل الشيخ أحمد البارزان وانتهاء المهلة، وجهت السلطات العراقية يوم 25 ايار 1932 إنذارًا إلى أهالي مناطق بارزان بوجوب ترك قراهم لانهم سوف يتعرضون للقصف، اذ ان الطائرات الحربية في اليوم الثاني بادرت بقصف كل مناطق بارزان، واستمرت القوات العراقية بالتقدم في اعماق منطقة بارزان، ممّا دفع بالشيخ أحمد البارزاني في يوم 13 حزيران 1932 على الانسحاب باتجاه وادي زيت الواقعة ضمن الحدود العراقية التركية⁽⁴⁰⁾، إذ قام الجيش العراقي بالهجوم عليها في يوم 22 حزيران 1932 وتمكن من دخول وادي زيت والسيطرة عليه، الأمر الذي اجبر الشيخ أحمد البارزاني ومن معه على تسليم أنفسهم إلى الجنود الأتراك في اليوم نفسه، وبذلك تمكنت الحكومة العراقية من تأسيس المخافر، وإدارة مدنية في جميع أنحاء بارزان، وانهاء تلك الحركة⁽⁴¹⁾.

ثانياً: مناقشات مجلس النواب لقضية الشيخ أحمد البارزاني:

أ- موقف البرلمان العراقي من العمليات العسكرية:

شغلت قضية الشيخ أحمد البارزاني الحكومة العراقية والبرلمان، وجرت مناقشات واسعة تحت قبة البرلمان العراقي، إذ وجه نائب المنتفك صالح جبر إلى الحكومة بقوله (سادتي تضاربت الافكار في قضية مهمة جدا حدثت في الشهور الأخيرة، وهي قضية الشيخ برزان وبقيت الحقيقة مكتومة علينا وكنا نود من الحكومة المحترمة أن تنور المجلس العالي عن هذه القضية وعن الأسباب التي حملت الحكومة إلى أن تسوق الجيش على الرجل وتفتح معه حرباً تزهق فيه النفوس سواء أكانت تلك النفوس من نفوس الجيش أو من نفوس أتباع الشيخ. لقد سمعنا ان الرجل عبث بالأمن وأمتهن كرامة الحكومة وأن الحكومة ساقطت عليه الجيش بقصد التأديب والتنكيل به فاذا كان الأمر كذلك فكل منا يشارك الحكومة ويطلب منها ان تضرب الرجل الضربة القاضية لأننا نريد في الحقيقة ان ندخل في النفوس هيبة الحكومة).

ومن جانب آخر حمل النائب صالح جبر متصرف الموصل ما جرى في منطقة بارزان بقوله: (سمعنا أيضاً أن نزاعاً وقع بينه وبين أحد المشايخ، وأن الرجل اي الشيخ برزان طلب من حكومة الموصل أن تحسم القضية حسب العرف المحلي ولكن متصرف الموصل لم يكثرث ... ووقع بعض التصدي على رجال الحكومة فإذا كان الأمر كذلك ... المسؤول هو متصرف الموصل كان يجب أن يحسم القضية بالصورة التي تتفق والمصلحة العامة ...). و اضاف النائب سبب اخر بقوله (سمعت أيضاً ان السبب الحقيقي لا هذا ولأذاك وإنما أرادت بعض السلطات أو الحكومة طبعاً أن تنتزع قسماً من أراضي هذا الرجل وتعطيها إلى الأثوريون ليسكنوا فيها وذلك لغايات لا نعرفها وان الرجل لم يتنازل عن هذا القسم من أراضيه فحملت عليه الحكومة هذه الحملة وساقط الجيش تحت هذا الستار بقصد التأديب والتنكيل به ... فنود من الحكومة المحترمة أن ينو المجلس عن السبب الحقيقي لهذه الحملة)⁽⁴²⁾.

وكان جواب الحكومة العراقية على لسان نائب وزير الدفاع جعفر العسكري اذ اجابه بالقول (سادتي أن الحكومة قررت أن تؤسس الإدارة الملكية وتقيم مخافر للشرطة في المنطقة الشمالية التي هي محرومة من إدارة الدولة ومن الأمن منذ زمن بعيد ... كان يجب عليها أن تأمر الجيش بأن يمشي أمامها ليؤمن فيما اذا كانت هناك مقاومة من قبل السكان الموجودين في تلك المنطقة فتحرك الجيش منذ عشرة أيام تقريباً وهو متوغل في تلك المنطقة وبالطبع لا يرى مقاومة والمنطقة التي توجه اليها الجيش هي منطقة (باليكيا) و(مازنا) و(مركشور)، ومن راوندوز نحو الغرب على استقامة (روكجي) و(شيروانه) و(قرية بارزان) ... والكل يعلم ان الشيخ أحمد برزان كان دائماً يعد نفسه مستقلاً تماماً ليس هو تحت إدارة أية سلطة وحتى إلى الان لم يأت إلى مقابلة رجال الحكومة أو إلى دائرة الحكومة ويعد نفسه مستقلاً استقلالاً تاماً وبالطبع هذا لا يمكن ان تتحمله الحكومة ونحن المسؤولون عن إدارة البلاد ومجاورون إلى حكومة هي صديقه لنا ولنا معها صلات عديدة وهي حكومة تركيا. وقبل سنين قام هذا الرجل مع بعض العصاة وهاجم المنطقة

التركية مما اضطر الحكومة التركية إلى ان تحتج على الحكومة العراقية وبالأخير لم يطع أوامر الحكومة المحلية وأخذ يهاجم بعض القرى المجاورة ويقتل وينهب ويسلب فهذا الأمر عار على الحكومة العراقية ان ترى رجلا كهذا يخل بالأمن وتسكت عنه (...)، وأضاف نائب وزير الدفاع جعفر العسكري (أما الحوادث التي وصلت إلى سماع النائب المحترم من ان هناك قصدا لأسكان الاثوريون في منطقة برزان او أننا ضربنا الرجل بدون سبب فهذا شيء غير معقول ... فليس هناك قصد للحكومة في أن تأتي بالاثوريون وتسكنهم في العراق) ⁽⁴³⁾.

وحمل نائب الديوانية سعد صالح الحكومة ما يجري في شمال العراق بقوله: (ان الشيخ برزان رجل متعند ... وقد تكون الحكومة محقة في ذلك غير أنني أعتقد ان الحكومة هي التي شجعت امثال هذا الرجل لمقاومتها)، وكان رد نائب وزير الدفاع جعفر العسكري على النائب سعد صالح بقوله: (استغرب ان يقال ان الحكومة تشجع العصاة وتجعل الناس يحاربونها ويقاومنها ... ولكن عندما تيقنه الناس من حسن نية الحكومة ووثقوا بان الحكومة العراقية لأنها لا ترى اي فرق بين كردي وعربي وانها وزعت الوظائف والحقوق بالعدالة ... وكذلك كل حكومة لها الشرف يجب ان تصمم بان لا تبقي أحد يزاحمها على بلادها لا يمكن ان تغض النظر عن أعمال عصاة أو أناس يلعبون بمقدرات الأشخاص والأفراد وتسكت عنهم فهذا أيضاً لا يختلف فيه اثنان ولا يمكن ان يسكت عنه) ⁽⁴⁴⁾.

أما نائب الموصل الشيخ غياث الدين النقشبندى فقد استغرب من جواب وزير الدفاع بقوله: (تفضل فخامة وزير الدفاع بتعليقات عن مسائل الشمال فيما يتعلق بالشيخ أحمد، ومهما كان للشيخ المذكور من أعمال غير ملائمة فانا لا اعتقد ان أحد يحبذ كل عمل يخل بالأمن ويقلق راحة الأهليين وان شرف الحكومة يقضي ان تؤسس في جميع البلاد إدارة مدنية على حد سواء ولكن يجب ان ندقق هذه القضية من اساسها لكيلا تقع غلطات كهذه وتؤدي إلى حوادث مؤسفة تزهق فيها ارواح بريئة. نعم الأطفال بريئون والنساء بريئات وكثير من الشيوخ بريئون أيضاً أن هذا العمل الذي قام به الشيخ أحمد من الاحتفاظ بمنطقته كان على أثر تخويل له من بعض السلطات قبل خمس سنين أو ست سنين وكان بموجب مقالة مع الحكومة يؤدي مقداراً معلوماً من المبالغ باسم الضريبة أو باسم التكاليف للحكومة وكان يؤدي ذلك إلى حد هذه السنة ... فيجب على الحكومة أن تضع إدارة مدنية بكل معنى الكلمة في تلك المناطق وفي جميع المناطق ولا يوجد قسم ممتازون لهم امتيازات خاصة في البلاد ... فسترحم من الحكومة إذا لم تعمل التدبير والتلافي للأمر أن تتفاوض اذا يمكن لتشكيل إدارة مدنية على الوجه الاكمل بدون ان تقع خسارات مادية من الطرفين واطن يمكن التلافي إذا قام رجال الحكومة بالعمل الجدي وانا لا ارى عزيزا على همتهم ان يقوموا بذلك فقد قاموا بأمر اصعب من هذه) ⁽⁴⁵⁾.

مما تقدم نلاحظ ثمة اختلاف واضح بين ما ذهب إليه النواب وما أجاب عليه وزير الدفاع بالإجابة عليه، وكذلك اختلاف في وجهات النظر بين النواب أنفسهم فالبعض كان متشدد في موقفه والبعض الآخر شبه متعاطف، ولجزء الآخر من النواب كانت مواقفهم غير واضحة.

جاء رد نائب وزير الدفاع جعفر العسكري على الشيخ غياث الدين بقوله: (بالطبع ان الحكومة لا تقصد سوى تثبيت الامن وتوزيع العدل بين الناس وليس لها أية نية بان يذهب الجيش ويضرب النساء والاطفال او الشيوخ كما يفكر البعض ... وفي الحقيقة اتفقت الحكومة مع هذا الرجل وأخذ يدفع بعض الضرائب بمقادير معينة ولكن في المدة الاخيرة ظهرت منه حركات كانت تدل حقيقة على انه غير واضح للدولة لأنه بينما كانت فئة من الجنود في شهر كانون الثاني تتجول في جوار قرية بارزان إذ هجم عليها مع رجاله وحدثت مصادمة عنيفة بين الطرفين دامت 18 ساعة وكانت فيها خسائر من الطرفين وقد نشر هذا من حينه ومن الان فصاعدا الحكومة مصممة على اعطاء بيانات رسمية عن الحركات التي تقع وتؤمل ان شاء الله ان العقل يكون رائد هذا الرجل ويطيع اوامر الحكومة ولا يكون سببا للقتال والجدل)، ووصف نائب المنتفك الشيخ زامل المناخ الحكومة بالعدالة بقوله (لا اظن ان حكومتنا العادلة تساعد الاثوريين وترحل الشيخ بارزان الرجل العراقي المسلم وانا انزه الحكومة ولا اظنها تعمل ذلك كما يقول النائب المحترم واذا كان الشيخ بارزان عاصيا أمر الحكومة فيجب على الحكومة تأديبة أما بالسلاح أو بالسياسة العادلة لأنه عراقي ولا نود ان دما عراقيا يهدره عراقي ...)، وجاء رد وزير الدفاع حاسما لكل النقاش بقوله: (بينت أمام المجلس العالي انه ليس هناك من ترتيب أو قرار من قبل الحكومة لإسكان الاثوريين في منطقة بارزان وهذا الجواب يكفي ...)، لذلك تراجع نائب الموصل الشيخ غياث الدين النقشبندى بقوله: (انا لا اسيء الظن بان كل عمل تقوم به الحكومة من هذا القبيل هو خلاف المصلحة فانا لا اسيء الظن بهذه الدرجة وأقول ان الحكومة تتمشى مع الحكمة بقدر استطاعتها (ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولكني استرحم من وزير الدفاع بشيء وأخذت جوابه)⁽⁴⁶⁾.

أما نائب المنتفك صالح جبر، فقد اقتنع بما صرح به وزير الدفاع بقوله: (إنا مسرور جدا ان افهم من التصريحات التي ادلى بها فخامة وزير الدفاع ان الحكومة تنوي أو كادت تحاول من الان تأسيس حكومة مدنية في تلك الاصقاع وإنها تريد ضرب الرجل لأنه هو العقبة في تأسيس الحكومة. غاية شريفة يجب ان تسير عليها الحكومة ويجب علينا كلنا أن نؤيد الحكومة بهذه الغاية السامية)، أما النائب سعد صالح فأعرب عن استغرابه لما ذكره وزير الدفاع بقوله: (أقول ان عدم انزال العقاب على الثائر الأول هو الذي شجع الثوار الاخرين ... ثم استغرب مقال الباشا من انه لا يفرق بين الكردي والعربي ولا اعرف ماهي المناسبة بأن تجعل هذا التفريق بين العربي والكردي في حين كلنا عراقيين)، وجاء رد وزير الدفاع ليوضح مقصده بقوله: (عندما قلت لاتفريق بين العربي والكردي أننا عراقيون والعراقيون كلهم أخوان، ولكن لا ننسى أيضاً قسم من العراقيين في المنطقة الشمالية كانوا يرون أنفسهم انهم ليسوا من العراق ويجب أن يشكلوا حكومة مستقلة لهم وعندما تشكلت الحكومة العراقية ورءوا ان حقوقهم مضمونة كما يشاؤون سكتوا وبالطبع هناك بعض الناس شاغبوا وراجعوا عصبية الامم وكتبوا البرقيات لبعض المقامات ... عندما نبتت الوضعية وعرفوا مالهم وما عليهم وأخذوا الجواب من عصبية الأمم وهو ان العراق

يتشكل من وحدة سياسية تشمل جميع العناصر القاطنين فيه...)، أما نائب كركوك سليمان فتاح طلب فقد جاء رده على النائب صالح جبر بقوله: (انا لا اظن كما يقول الزميل صالح جبر ان متصرف الموصل هو المسؤول عن حركات الشيخ برزان وانا اعرف ان القضية مزمنة وان شاء الله في هذه المرة ستحل نهائيا ...)، فكان رد النائب صالح جبر بقوله: (قول الزميل سليمان فتاح اني وجهت المسؤولية إلى متصرف الموصل في قضية الشيخ الناصر ... وإنما نقلت ما سمعته وإذا كان هناك تسامح من متصرف الموصل فهو مسؤول بنظري عن نتيجة هذا التصرف)، أما نائب الموصل فجاء ردة مدافعا عن متصرف الموصل بقوله: (لم يكن أي قصور للمتصرف حول هذه القضية ... لقد ذهب متصرف اللواء السابق إلى القضاء واجتمع مع الشيخ برزان وتم الاتفاق معه على التسليم والغاء بعض الشروط ولكن مع الاسف ايها الاخوان عندما كانا جالسين سيادة المتصرف والشيخ برزان نفسه ... في تلك الساعة، وذلك المجلس أعطى اوامر صارمة إلى بعض العشائر في الزيبار أن يسيروا إلى العمادية لتشكيل عشيرة انفصلت من ذلك القضاء ... فأرجو من النواب المحترمين أن يعلموا أنه لم تأت الحكومة وتسوق الجند الا للضرورة الحاسمة القاضية ولدفع الضرر العام بالضرر الخاص ...) (47).

طلب بعض النواب الاكتفاء بالذاكرة، وبذلك السجال من قبل نواب البرلمان ووزير الدفاع الذي تمكن من إقناعهم بأسباب حركة الجيش في شمال العراق وانتهت الجلسة، بعد ذلك تمكن الجيش العراقي من دخول منطقة بارزان وجه نائب الموصل إبراهيم عطار باشي في الجلسة الثالثة والخمسون المنعقدة في 11 ايار 1932 سؤال إلى رئيس الوزراء نوري السعيد بقوله: (أرجو إبلاغ سؤالي إلى فخامة رئيس الوزراء ليجيب عنه شفهيًا أمام المجلس العالي، منذ بدأت سوقيات الجيش على الشيخ أحمد بارزان حتى الان لم تنشر الحكومة عنهما سوى بيانات مقتضبه بحيث أصبحت الأخبار تأتي من الخارج ولا نعرف درجتها من الصحة الأمر الذي أوجب كثرة الإشاعات والتقولات فهل لفخامته ان يصرح عن الحالة الحاضرة تفصيلاً وهل يوجد الان مفاوضات بين الحكومة والشيخ أحمد وما هي مفاوضات الكابتن هولت مع الشيخ أحمد حول الموقف العام) (48).

أجاب رئيس الوزراء نوري السعيد على سؤال النائب إبراهيم عطار في الجلسة السابعة والخمسون بقوله: (لا أعلم عن التقولات والإشاعات شيئاً ... يمكن ان يتوضح الموقف تماماً للسائل المحترم ومن يريد أن يتطلع على ما هو جاري ... من جملة الأسباب التي دعت الحكومة إلى ان تستعجل في تأسيس إدارة مدنية بهذه المنطقة لأجل إعادة الامن والسكون على الهدوء وقطع دابر الفساد الذي لا يفيد الحكومتين بصورة نهائية فأرادت الحكومة قبل ان يتقدم الجيش ووراءه المهندسون والعمال لعمل طرق ومخافر وسرايات ومدارس ان تتجنب كل ما في امكانها سفك الدماء وطالبت الشيخ ان يتقدم للحكومة ويسكن في مكان خارج هذه المنطقة إلى أن تتأسس هذه الإدارة ثم باستطاعته أن يعود إلى محله ... حتى لا يفهم عصيانهم فيما إذا حصلت مقاومة ضد الجيش والعمال ومن هذا ترى ان الحكومة لم تترك اي واسطة لأجل ان يقبل بطرق مختلفة ويقنع بأن هذه الخطة والرأي من منفعة البلاد ومنفعة الشخصية وان يقبل بهذه الشروط

التي رأتها الحكومة مناسبة وضرورية فكان الجواب دائماً لا إلى ان حدثت الصدمة الأولى ... اتت بعض العصابات على المخافر الموجودة في (مركور) حوالي 20 أذار في حين تقدم الجيش إلى ان وصل محل نهر (برول) في اليمين ومن جهة أخرى تقدم إلى الجنوب أي إلى جبل (شروان) واحتل قرية بارزان وبقي الشيخ ما وراء (شيرين) في منطقة ضيقة وحالة غير مرغوب فيها بالطبع وفي خلال الأيام الأخيرة صادف ان طيارة بريطانية حصل فيها عطل واضطر السائق ومن معه إلى النزول في هذه النقطة ... مما جعلت السلطة البريطانية تفكر لتخلص من هذين الشخصين فأرسلت الكابتن (هولت) لهذا الغرض، وعند ذهاب الكابتن هولت لأطلاق وجلب هذين الشخصين انتهننا فرصة ذهابه إلى تلك المنطقة وحققنا للدماء كلفناه فيما لذا هذا الشخص يسلم نفسه بدون قيد وشرط وبالشروط السابقة ... فلم يتفاوض الكابتن (هولت) مع الشيخ بأكثر من هذا فنصحته وما كان من الشيخ إلا أن طلب شيئاً من الوقت ليفكر في هذا الأمر، أمهلت الشيخ إلى المساء يوم (24) من هذا الشهر فإذا لم ينتهز الشيخ هذه الفرصة ... فليس للحكومة العراقية غير الاستمرار على تطويقه من جهات متعددة والقاء القبض عليه ...⁽⁴⁹⁾.

يبدو من ردّ نائب الموصل إبراهيم عطار على رئيس الوزراء بأنه يعتقد ان الحكومة قد قصرت مع الشيخ أحمد وأن هناك أيادي خفية اوصلت المنطقة لما وصلت إليه، إذ ذكره بقوله: (ان تأسيس المخافر لأجل استتباب الامن في تلك المنطقة عمل حسن ... ولكن الحكومة أتت بهذه الأعمال قبل أن تتفاهم مع هذا الشيخ وتخضعه إذ اني اعتقد بأن هذه القضية كانت في بادئ الأمر بسيط جداً، ولكن الايدي الخفية التي كانت تلعب من وراء الستار هي التي اضمرت نارها ... ومع هذا فاني اعتقد انه لم يزل طريق التفاهم مفتوحاً ويمكن للحكومة تلافي الأمر اذا هي وجدت رجالاً اكفاء مخلصين يثق بهم الشيخ ليفهموه غلظه وعاقبة هذا الأمر وبصورة تحفظ شرف الحكومة فتكون قد حققت بقية الدماء التي ستسفك واحسنت لهذه العشيرة التي يؤسفنا جداً ان تذهب ضحية الجهل والتلاعب)، أما رئيس الوزراء نوري السعيد فكان ردة على النائب بقوله: (لم يزل السائل المحترم يعتقد ان الحكومة قصرت في التفاهم مع الرجل ولم يزل يعتقد بأن هناك ايادي تلاعب في هذا الأمر سادتي ان الحكومة لم تقصر مع الرجال ... قبل ان نبعث حملة الحكومة أرسلت عدة مكاتب بواسطة من يعتمد عليه هو وأرسلت إليه ووضحت اعتراض الحكومة بصورة لا تقبل الشك ... نأتي فيما اذا كان في الامكان ان يتوسط مرة اخرى لدى الشيخ بإخضاعه للتفاهم وتلبية رغبة الحكومة وقد بينت اننا استعملنا ولم نزل نستعمل التفاهم ولكن هذا آخر ما يمكن عمله إلى مساء يوم 24 من هذا الشهر، ومع ذلك أرجو من النائب نفسه والحكومة تفوضه كل التفويض ان يذهب على نفقة الحكومة ويخضع الشيخ بأي شرط يراه مناسباً) قدم النائب إبراهيم عطار شكره إلى رئيس الوزراء بقوله: (اشكر فخامة رئيس الوزراء لثقته بي واقبل ان ادخل بالمفاوضة بعد ان اعرف مطالب الحكومة ماهي ... كانت المفاوضات تجري مع الشيخ أحمد والحكومة بواسطة قائم مقامية عقرة والعمادية وان قائم مقام الزيبار ما كان يعلم عن تلك المفاوضات شيئاً هذا بالطبع نقص في التدبير)⁽⁵⁰⁾، وبذلك انتهت الجلسة.

وفي الجلسة الحادية والستون، قدم اقتراح وزير الداخلية ناجي شوكت بضرورة الاستعجال على مذاكرة لائحة قانون اضافة مبالغ إلى ميزانية السنة 1932 المالية، إذ اعترض نائب الديوانية سعد صالح على اضافة مبلغ لمنطقة بارزان بقوله: (يوجد في هذه اللائحة نفقات اضطرارية ومع الاسف هي المقدار المخصص إلى مقاومة العصاة والمتمردين، فإن النائر بعد أن يقتل الجنود ويسبق انفاق أموال الخزينة نغفو عنه ونكتفي بنفيه، هل كان بإمكان الحكومة العراقية ان تأتي إلى هذا الرجل بالسياسة وتدعه يطبق الانظمة المدنية أم لا ... وأنا اعتقد ان بعض التقارير التي وردت إلى الحكومة في المركز كانت مغلوطة وكان من الواجب على الحكومة بعد أن شبتت الحقيقة الناصحة أن تسحب يد الموظفين الذين سببوا هذه الخسارة ...) (51).

يبدو أن النائب كان يشير إلّا أنّ الحكومة كانت مظلة حول ما قامت به ضد الشيخ أحمد البارزان بسبب التقارير التي وصلتها من الموظفين الإداريين في المنطقة.

وكان ردّ وزير الداخلية ناجي شوكت على النائب سعد صالح بقوله: (... بما ان النائب تطرق إلى موضوع الحركات الشمالية وأرغب ان أجيب علاوة على ما تفضل رئيس الوزراء في جلسة سابقة ... سادتي ان هذه المنطقة لم ترى إدارة مدنية منظمة منذ القدم لافي زمن الحكومات العثمانية ولا العراقية ... وأنها كانت منطقة مهملة والحكومة العراقية فكرت في تنظيم وتأسيس إدارة مدنية ... لأنه لا يوجد فيها أي إدارة ولإنظام سوى قائمقام الزيبار وليس هناك أي حكم للإدارة أو أي قوة للشرطة في تلك المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة بين حدود العراق وايران وتركيا ... والحومة بداءة تبني مراكز النواحي والمخافر ... ويرافق الجيش موظفين إداريون يفهمون الأهالي نوايا الحكومة الحسنة وأكثر الساكنين هناك لأنهم بدأ يتواردون واملي أن شاء الله بأن لا يطول أمر الحركات وتنتهي المسألة قريباً)، أما نائب كركوك سليمان فتاح فقد حمل الشيخ أحمد البارزان مسؤولية ما حصل في الشمال بقوله: (أظن الموقف في بارزان واضح، وقد أوضحه رئيس الوزراء من وقت لآخر... أنا أعرف سبب العصيان أن هذا الرجل واهله يريدون أن يعيشوا على الكتلة البشرية في منطقة بارزان ولا يريدون ترك هذه السلطة والنعيم لقاء أي شيء وكانت الحكومة والإدارة المدنية بأيديهم فلو كسروا أيديهم وسوف تكسر أيديهم سوف ينشر الخلق. لذلك الموقف اليوم بحسب نظري يسبب الارتياح اما كلام الزميل حول سحب يد الموظفين. أقول يجب علينا ان تلطف الموظفين الذين كانوا السبب في الحملة على بارزان مما جعل الناس يعيشون في ظل الإدارة المدنية) (52).

وقام وزير المالية رستم حيدر بالإيضاح لنواب البرلمان حول المبلغ المخصص لمنطقة بارزان بقوله: (سادتي هذه المخصصات الموضوعة في الميزانية عبارة عن (50) ألف دينار لأجل منطقة بارزان ومن المحتمل ان تصرف كلها أو جزء منها ومن المحتمل ان تأتي الحكومة في المستقبل يطلب منها زيادة على هذا المبلغ هذه هي الحقيقة قضية بارزان سمعتم اقوال رجال الحكومة وأنا افهمها بهذا الشكل البسيط. رجل كان يتحكم في أرواح وأموال قسم من أبناء الوطن أرادت الحكومة ان تزيل هذا التحكم المجحف والمخالف للدستور والقوانين فلم يقبل لان تجارته

ستبور فكان يترتب على الحكومة أن تدافع عن الحقوق ضمن القوانين الشرعية فلما أعيهاها الأمر جردت هذه الحملة رجل يعيش كأنما هو في دور الأقطاع من واجب الحكومة المدنية ان تحول دون هذا النفوذ الشخصي لذلك قامت بالحملة وقامت بالمصروفات بنتيجة هذه الحملة هذه المصروفات مفيدة اعتقد بعد أن بينا الأسباب ارى انها مفيدة)، وجاء رد نائب الديوانية سعد صالح بقوله: (انا من القائلين بلزوم تأديب كل عاصي في البلاد يريد أن يشرك نفسه في السلطة وان يكون حكومة ثانية وكانت موافقي حول الميزانية في العام الفائت وفي هذه السنة تؤيد هذا الأمر، ولكن الذي يغيظني أننا بعد أن نصرف الأموال الطائلة ونضحي بالنفوس البريئة لا نضع العقاب الكافي المتناسب مع الجريمة التي اوقعها العاصي ... اما أن نصرف مصاريف طائلة فلا اتفق مع وزير المالية بانه مفيدة) (53).

ولكي ينهي النقاش أوضح نائب وزير الدفاع جعفر العسكري للمجلس نية الحكومة مع الشيخ أحمد البارزاني بقوله: (سادتي قضية بارزان افكر أن النائب المحترم كأنه حصلت له القناعة التامة بأنه عندما يلقي القبض على الثائر سوف يوضع في محل يتمتع فيه بكل عز واحترام والحال أن الأمر ليس كذلك وإنما الحكومة كلفت هذا الرجل حقنا للدماء وانهاء الحركات العسكرية التي لا يعلم ماذا ستجري من العواقب أن يقدم الطاعة، وقالت الحكومة إذا عمل الدخالة على الأصول فسوف تغفو عنه وتضعه في مكان يعيش فيه باطمئنان ... ولا أحب أن تستمر الحركات ويتقاتل أبناء الوطن إلى آخر لحظة وأن شاء الله يسلم الشيخ بارزان ولو أنه يعيش إلى أن يموت برفاه لأن قصدنا ليس قتل الشيخ بارزان بل تثبيت حكومة مدنية في تلك المنطقة وتخليص البلاد من الظلم والجور فلم يذهب الجيش لقتل هذا أو ذاك بل ليؤسس حكومة مدنية وإدارة منتظمة في تلك الاصقاع) (54).

أما نائب المنتفك الشيخ زامل المناع، فقد أوضح للمجلس بانه يجب ان يصادق على القانون بقوله: (سادتي إن الشيخ بارزاني عراقي ويعز علينا ان يراق دم واحد من قومنا، ولكن الحكومة العادلة كلمته ثم كلمته وأرادت ان يرجع إلى الطريق السوي ولكنه لم يهتدي، وقد قاتل الجيش وقتل منه أفرادا وقتل من أعوانه أيضاً فيجب على الحكومة ان تقاتله بكل جهدها حتى تنحيه وتنفيه من الوطن وإذا أعطى هذا الرجل كلاما للحكومة ورجع من نفسه وأخذ يطيع أوامر الحكومة ويخدمها فالحكومة مستعدة لان تسكنه في مواقع من دياره ويعيش عيشة مرفهة، أما المصاريف التي تعود إلى الجيش فيجب على المجلس ان يصدق عليها وأود أن يصرف كل ما لدي الحكومة على الجيش)، وأيضاً اكد نائب الموصل الشيخ غياث النقشبدي على ضرورة التصديق على القانون بقوله: (أما قضية الشمال فأنا شخصيا كنت قد بينت ارائي في حينها إلى الحكومة، ولكن في الحال الحاضر المسألة أصبحت في طور آخر فيجب على الحكومة ان تحسمها والحسم لا يكون إلا بصرف الدراهم المقتضيه للصرف وعلى كل حال ارى من المناسب التصديق على هذه اللائحة بأسرع ما يمكن) (55)، ولإنهاء ذلك السجال طلب رئيس المجلس من

النواب الموافقة على الدخول في مذاكرة المواد والموافقة عليها، وبعد تلاوة المواد قبلت اللائحة بشكلها النهائي.

ب- موقف البرلمان العراقي من قانون العفو العام عن البارزانيين:

بعد أن قام الشيخ أحمد البارزاني بتسليم نفسه إلى القوات التركية في 22 حزيران 1932، قامت السلطات التركية بنقله ومن معه إلى داخل الأراضي التركية وإسكانهم في منطقة أدرنة، ومن ثم نقلتهم إلى إرضروم، وبعدها أسكنتهم في أنقرة⁽⁵⁶⁾.

يبدو أن لجوء الشيخ أحمد البارزاني إلى تركيا لم ينهي التوتر الحاصل على الحدود العراقية التركية ولا سيما بعد عودة بعض المقاتلين البارزانيين من تركيا إلى العراق وقيامهم بأعمال أدت إلى زعزعة الأمن هناك وصعوبة السيطرة على الحدود وإغلاقها بوجه البارزانيين بسبب المسافة الشاسعة لتلك الحدود.

وفي ضوء تلك الأحداث التي شهدتها الحدود العراقية التركية خاطبت الحكومة العراقية الحكومة التركية في 17 كانون الثاني 1933 بإعادة البارزانيين إلى العراق وتسليم الشيخ أحمد، وبعد أن شعرت تركيا بأن الحكومة العراقية عازمة على الاستعانة بالاثوريين وإسكانهم في المنطقة المحايدة للحدود التركية ولاسيما منطقة برزان أحست بخطورة ذلك مما سوف يؤثر على أراضيها لذلك وافقت الحكومة التركية في 5 شباط 1933 على تسليم الشيخ أحمد البارزاني ومن معه بشرط إصدار عفو عام عنهم من قبل الحكومة العراقية، لأنه السبيل الوحيد لحل تلك المشكلة⁽⁵⁷⁾. وافقت الحكومة العراقية في 7 شباط 1933 على إصدار عفواً عاماً عن البارزانيين، وذلك بحسب كتاب وزارة الخارجية العراقية الموجهة إلى الحكومة التركية⁽⁵⁸⁾.

قدمت الحكومة العراقية في 1 ايار 1933 إلى مجلس النواب قانون عفو عن البارزانيين، لذلك كانت المادة السادسة من منهاج الجلسة الثالثة عشر من اجتماع مجلس النواب تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الأمور الحقوقية والإدارية والسياسية بشأن لائحة قانون العفو العام عن البارزانيين، وأوضح نائب الموصل عبد الله سليمان بك أسباب ذلك العفو بقوله: (ان الواقع الحقيقي للحكومة على إصدار هذا العفو هو شفقة ورحمة بناء على ذلك قبلت اللجنة هذه اللائحة وهي توصي المجلس العالي بقبولها)، وقدم شكره للحكومة والملك نائب المنتفك الشيخ زامل المناع بقوله: (... شكر ولي الأمر صاحب الجلالة على شففته واشكر جلالته وحكومته الموقرة وأوصي الحكومة بأن ترحم حالتهم وتشفق عليهم ...)، وشكر أيضاً الحكومة نائب الموصل سعيد الحاج ثابت بقوله: (نشكر الحكومة على تقديم مثل هذه اللائحة لان تقديمها مما يدل على وجود مرحمة وشفقة من الحكومة لأن البارزانيين أخطئوا وسبب الخطأ هو الجهل ... وطالب الحكومة بإبقائهم في أماكنهم)، أما نائب كربلاء سعد صالح فقد تسال من الحكومة عن طلب الدخالة من قبل البارزانيين بقوله: (هل يمكن للحكومة ان تجيبنا بان البارزانيين قدموا دخالة إلى الحكومة وطلبوا العفو منها ... اننا وجدنا في الأسباب الموجبة ان المخابرة جارية بين تركيا وحكومة العراق وان حكومة تركيا تقول إذا صدر عنهم العفو يمكن ان اعيدهم إلى العراق ... انا اود واطلب من

ممثلي الحكومة الموجودين في المجلس الان ان يبينوا وينوروا المجلس ذلك وعند ذلك نوافق على عفوه ما عدا زعيمهم (...). واجاب وزير الدفاع جلال بابان على نائب كربلاء بقوله: (سادتي قضية البارزانيين معلومة لديكم ولاشك ان الحكومة بعد ما قانت بواجبها لاستتباب الامن. يجب ان يكون بوضع تشفق به على رعاياها وهذا شأن المربي فالفرد لا يمكن ان يكون معروضا للانتقام من قبل الحكومة ... اما مسألة عدم تقديم البارزانيين دخالة اعتقد إنها غير واردة وما على الحكومة إلا أن تقوم بواجبها وبعد إصدار العفو عنهم هم مخيرون بالعودة إلى محلهم أو يبقون في الخارج) (59).

وكان رد نائب الموصل هبة الله المفتي بقوله: (إن البارزانيين قد عرضوا الدخالة على الحكومة بواسطة تركيا ... وعليه ينبغي على الحكومة تمدينهم وإرشادهم وتربيتهم وذلك بواسطة فتحها المدارس)، وأكد كلامه أيضاً نائب الموصل سعيد الحاج ثابت بقوله: (ان نواب الشمال هم ادري من غيرهم في قضية البارزانيين فالحكومة ضربت المنطقة لأجل تأديب العصاة ولأجل فتحها ... ويجب ان نعفي عنهم وتبث بينهم المعارف ...).

وبين نائب كربلاء سعد صالح بما كان يقصد من كلامه بقوله: (يظهر ان الإخوان المحترمين لم يلتفتوا إلى كلامي انا لا اريد الانتقام ... تعلمون سادتي ان البارزانيين هم من أبناء البلاد فلا بأس من ان تغفو الحكومة عنهم ولكن لأجل التأديب يجب ان نعاقب المحرضين للعصيان ونعفو عن الأفراد ... وددت من وزير الدفاع ان يبين رأيه هل أن البارزانيين قدموا دخالة إلى الحكومة وهل طلبوا العفو هذا هو الذي تعرضت له)، وإجابة وزير الداخلية حكمت سليمان النائب بقوله: (نعم ان الحكومة اتت في هذه اللائحة التي تطلب العفو فيها عن البارزانيين بناء على المراجعات من قبل البارزانيين انفسهم ... إن قسما من الرؤساء المهمين الذين دخلوا حدود تركيا الان هم قريبون على الحدود ويرجعون السلطات العراقية بواسطة الحكومة التركية فرأت الحكومة ان تقوم بإصدار عفوا عام عن هؤلاء ويرجعون بالطبع إلى أماكنهم وحتى الشيخ أحمد ...).

اما نائب بغداد محمد رضا الشبيبي فكان ردة قاسي على نائب كربلاء بقوله: (كان من الذين اشتركوا في المذاكرة وقد اجيب على كثير من اسئلته في اللجنة ... اما قضية طرد الشيخ أحمد واستثنائه من العفو فقد قيل حينئذ بان الشيخ أحمد برزان له تأثير لا يستهان به على العشائر البارزانية فمن المستحسن ان يستغل تأثيره لإصلاح الحالة ... ولذلك لا ارى لزوما للمناقشة على اللائحة وارجو من المجلس العالي ان يصوت عليها كما عرضت)، ورد أيضاً نائب الموصل سعيد الحاج ثابت بقوله: (اذا كان الزميل متخوفا من رئيس هذه المنطقة فبالطبع الحكومة يجب ان تشفق على رعاياها ومتى ما ظهر من أحد أفرادها تمرد تضربه ضربة قاضية) (60)، ونتيجة لذلك تراجع نائب كربلاء عن كلامه السابق.

تساءل نائب الدليم كمال السنوي من الحكومة بقوله: (ارجو من الوزير المسؤول ان يبين ماهي الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لإسكان هؤلاء كما وما هي الخطة التي ستتبعها الحكومة

لأجل تدقيق هؤلاء حتى لا يرجعون إلى مثل هذه الحالة ولماذا لا نجعلهم كلهم في منطقتهم)، واجاب وزير الداخلية بقوله: (بالطبع الحكومة على كل حال تسكن الأشخاص في أماكنهم ... وليس مقصد الحكومة ان تسكنهم في غير محلهم الا عند الضرورة التي ربما تحصل لإسكان بعض الرؤساء في أماكن أخرى)، وطلب رئيس المجلس الاكتفاء والدخول بالذاكرة وتم الموافقة على اللائحة العفو كما هي، وتمت القراءة الأخيرة للقانون في الجلسة الرابع عشر المنعقدة في 8 ايار 1933، وفي 2 حزيران 1934 سلمت السلطات التركية الشيخ أحمد البارزاني⁽⁶¹⁾ إلى الحكومة العراقية، التي نقلته بدورها إلى لواء الموصل تحت الإقامة الجبرية، وفي 21 حزيران 1933 وقع الشيخ محمد صديق أحد رؤساء شيوخ البارزانيين صك الدخالة، وبذلك انتهت تلك الصفحة من تاريخ منطقة بارزان⁽⁶²⁾.

من خلال ذلك السجال بين أعضاء مجلس النواب وتباين موقفهم حول مسألة العفو العام عن البارزانيين يتضح ان معظم تلك الداخلات كانت تصب حول نقطة جوهرية واحدة وهي تأمين المنطقة وفتح المدارس وتوفير الوسائل الحديثة للإدارة منطقة بارزان.

الخاتمة والاستنتاجات:

1- لعدم وجود قيادة كردية موحدة في العراق جعل بريطانيا تتخلى بوعودها لهم وتتنظر إليهم بأنهم مجاميع متناثرة مرتبطتين فقط برؤساء عشائريهم، وهذا لا يحقق مصالحها في المنطقة.

2- استغلت القوات البريطانية التعدد القومي والطائفي والمذهبي في العراق لتمزيق صفوف الحركة الوطنية، واستعداد بعضها ضد البعض الآخر، وإثارة النزعات الطائفية، والتعصب القومي، من أجل تسهيل وإدامة هيمنتها، واستغلالها لثروات البلاد.

3- اعتمد سياسة بريطانيا على إثارة الحروب بين الأكراد والدولة العراقية، وإذكاء تلك الحروب، ومدهم بشتى المساعدات، لا حباً بالشعب الكردي، ولا حرصاً على مصالحه وحقوقه القومية المشروعة، ولكن من أجل تحقيق أهدافهم، وتأمين مصالحهم.

4- تمكن الشيخ أحمد البارزاني من تحقيق بعض المكاسب في مد نفوذه في شمال العراق.

5- أدى رفضه من تواجد أية قوات حكومية على أراضي بارزان من قيام الحرب بينه وبين السلطات العراقية.

6- تمكنت الحكومة العراقية من فرض سيطرتها على الحدود العراقية الشمالية، وبناء المخافر وأعادت الأمن والاستقرار.

7- حمل نواب البرلمان مسؤولية الحملة العسكرية على منطقة بارزان إلى عددٍ من الموظفين الإداريين لجهلهم التعامل من الشيخ أحمد البارزان.

الهوامش:

- (1) وهو الابن الثاني بعد الشيخ عبد السلام ومن بعد الملا مصطفى والشيخ صديق، لعدم وجود سجلات حكومية خاصة بتوثيق الولادات في تلك الحقبة لذلك اختلف الباحثون في تحديد ولادة الشيخ أحمد. للمزيد من المعلومات ينظر: مهني علي فرحان، الشيخ أحمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كردستان العراق 1896-1969، 1952، دار سبيريز، دهوك، 2017، ص45.
- (2) للمزيد من المعلومات ينظر: سامي شورش، كردستان ولأكراد الحركة القومية والزعامات السياسية، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2001، ص26-28.
- (3) فايز الخفاجي، الاغتيالات السياسية لكورد العراق 1838 - 2003، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص51.
- (4) أحمد عثمان أبو بكر، حركة الشيخ عبد السلام البارزاني، جريدة التأخي، دار الجاحظ، بغداد، 2 تشؤين الأول 1971، ص6.
- (5) للمزيد من المعلومات ينظر: سعدي عثمان، الحركة التحررية وظهورها ومراحلها، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006، ص78 - 81؛ محمد علي الصوريكي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، م3، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص110 - 112.
- (6) العقيد جيرارد اي ليجمن (1880 - 1920) ضابط بريطاني رافق الحملة البريطانية في احتلال العراق، قتل في لولاء الدليم في 14 اب 1920 على يد الشيخ ضاري الحمود. للمزيد من المعلومات ينظر: المس غيرتروود بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث بين سنتي 1914 - 1920، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتب، بيروت، 1971، ص153.
- (7) ارندل تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولاتين، ترجمة: فؤاد جميل، ط2، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص42-44.
- (8) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد امين عثمان، حصاد الحنظل، مطبعة خابات، دهوك، 1998، ص20-22؛ زبير بلال اسماعيل، ثورات بارزان 1907 - 1935، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، 1998، ص89 - 92.
- (9) للمزيد من المعلومات ينظر: عبد المنعم غلامي، ثورتنا في شمال العراق 1919-1920، ج1، مطبعة شفيق، بغداد، 1966، ص37-39؛ كردستان في وثائق القنصل الفرنسي ببغداد سنة 1919، ترجمة: نجاتي عبد الله، المجلد الأول، مؤسسة زين للنشر، السليمانية، 2004، ص24.
- (10) فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955، ص14؛ عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ط3، مكتب التفسير، أربيل، 2011، ص292.
- (11) للمزيد عن ثورة العشرين ينظر: عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج3، 1992.
- (12) رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق 1918-1936، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، 1997، ص110-128.
- (13) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد صالح حنيور، الحكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الأول 1920 - 9 أيلول 1912)، تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2012.
- (14) محمد يوسف إبراهيم الفريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر، بغداد، 2003، ص110 - 116.
- (15) للمزيد من المعلومات ينظر: عبد السميع خلف عبد، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958 - 1968، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، 2017، ص19 - 21.
- (16) د. ك. و. سجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (152)، م/ جنوب كردستان لسنة 1922، برقية المندوب السامي في بغداد، المرقمة أ س/ 172 في 28 اذار 1923، إلى المفتش الإداري في الموصل، ص39.
- (17) المصدر نفسه، البرقية المرقمة أ س/ 173، إلى المفتش الإداري في الموصل وأربيل، و38، ص40.
- (18) المصدر نفسه، من المفتش الإداري في الموصل، المرقمة أ س/ 88 في 7 نيسان 1923، إلى المندوب السامي في بغداد، و75، ص77؛ برقية الضابط السياسي في عقرة، المرقمة س/ 6 في 8 نيسان 1923، إلى مقر طيران بغداد، و52، ص54.
- (19) المصدر نفسه، برقية من المفتش الإداري في الموصل وأربيل، المرقمة أ ن/ 406 في 15 نيسان 1923، إلى مقر طيران بغداد، المفتش الإداري في كركوك رتل الحدود، و21، ص5.
- (20) كاوس قحطان، الانتفاضات البارزانية، صفحات من تاريخ الحركة القومية التحررية الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، مؤسسة زين، السليمانية، 2002، ص37-38.
- (21) F.O.371-18948-3474, Crecords of Leagung personalities in Iraq, Revised to January, 9,1924.
- (22) للمزيد ينظر: مهني علي فرحان، المصدر السابق، ص101-103.
- (23) للمزيد عن مشكلة الموصل ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق.

- (24) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، دار السلام، لندن، 1990، ص 20 - 21.
- (25) ضريبة تجنّى على طريقة العد، وكان ذلك النظام ساريًا في جميع أنحاء العراق بعد الاحتلال البريطاني. للمزيد من التفاصيل ينظر. منار محمد شهاب الدليمي، عمر عليّ ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، 2011، ص 36.
- (26) Air, 23/18xc,145167, Tribes Liation of Qaimaqam of Amadiya, Letter, No.632, Dated 6th February, 1928, Addressed to Matasurin of Mousl.
- (27) للمزيد ينظر: د. ك. وسجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان العراق لسنة 1931، نشاط الدوسكو، برقية ضابط الخدمة الخاصة في أربيل، المرقمة أي/ 45 في 29 أيلول 1931، إلى الإداري في الموصل، و 1، ص 1-3.
- (28) المصدر نفسه، البرقية المرقمة أي/ 45 في 29 أيلول 1931، ص 3؛ وكذلك في 12 تشرين الأول 1931، و 4، ص 6.
- (29) المصدر نفسه، ذي الرقم أم أي/ 10، في 5 تشرين الأول 1931، إلى الشيخ أحمد البارزاني، و (19)، ص 33؛ وكذلك البرقية أي/ 43 في 11 كانون الأول 1931 إلى المفتش الإداري في الموصل، و (19)، ص 43.
- (30) أيوب بارزان، المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958، دار نشر حقائق، جنيف، 2002، ص 104-105؛ د. ك. و، سجل الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان الشمالية والشرقية لسنة 1931، ذي الرقم أر أم/ 56، في 8 كانون الأول 1931، إلى وزارة الدفاع العراقية، و (45)، ص 127.
- (31) أيوب بارزان، المصدر السابق، ص 106-108.
- (32) د. ك. و، المصدر السابق، برقية سرية من ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة، ذي الرقم أم أي/ 37، في 14 كانون الأول 1931، إلى هيئة الأركان الجوية- الاستخبارات- مقر القوة الجوية- هندي، و (20)، ص 37 - 38.
- (33) سروه أسعد صابر، كوردستان الجنوبية 1926-1939، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2005، ص 182-183.
- (34) د. ك. و، المصدر السابق، كتاب ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة، ذي الرقم أم أي/ 37، في 12 كانون الثاني 1932، إلى هيئة الأركان الجوية- هندي، و (34)، ص 88؛ سروه أسعد صابر، المصدر السابق، ص 241 - 243.
- (35) عبدالعزيز العقيلي، تاريخ حركات بارزان 1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1956، ص 26-27.
- (36) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 38؛ د. ك. و، المصدر السابق، برقية من ضابط الخدمة الخاصة وعقرة، ذي الرقم أو/ 27 أي أي، في 26 آذار 1932 إلى الأركان الجوية- الاستخبارات- مقر القوة الجوية، و (65)، ص 191.
- (37) للمزيد من المعلومات ينظر: زبير بلال إسماعيل، المصدر السابق، ص 120-121.
- (38) حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932-1947، دار الطليعة، بيروت، 1963، ص 41.
- (39) عمر محمد كريم، القضية الكردية في سياسة الحكومة العراقية 1932-1945، زين للطباعة والنشر، السليمانية، 2009، ص 95؛ عثمان علي، المصدر السابق، ص 655.
- (40) للمزيد ينظر: عبد الرحمن ادريس صالح، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914-1932، زين للطباعة والنشر، السليمانية، 2009، ص 97-98؛ عثمان علي، المصدر السابق، ص 655.
- (41) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ج 3، ص 189-192.
- (42) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1931، الجلسة الخامسة والثلاثون، في 23 آذار 1932، ص 304-305. سوف يختصر الباحث المحاضر (م.م.ن).
- (43) المصدر نفسه، ص 305-306.
- (44) المصدر نفسه، ص 306-307.
- (45) المصدر نفسه، ص 307-308.
- (46) المصدر نفسه، ص 308-309.
- (47) المصدر نفسه، ص 309-312.
- (48) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والخمسون، في 11 ايار 1932، ص 567.
- (49) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والخمسون، في 22 ايار 1932، ص 605 - 607.
- (50) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والخمسون، في 22 ايار 1932، ص 607.
- (51) المصدر نفسه، الجلسة الحادي والستون، في 30 ايار 1932، ص 674 - 675.
- (52) المصدر نفسه، ص 675-676.
- (53) المصدر نفسه، ص 677.
- (54) المصدر نفسه، ص 678.
- (55) المصدر نفسه، ص 679 - 680.

- (56) للمزيد ينظر: خليل مصطفى عثمان الأتروشي، كوردستان الجنوبية (العراق) في سنوات الاحتلال والانتداب البريطاني 1918-1932، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2005، ص163.
- (57) للمزيد ينظر: د. ك. و. . ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 1147/311، الأسباب الموجبة للائحة قانون العفو العام عن البارزانيين، كانون الثاني 1933، و (10)، ص26.
- (58) المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء، المرقم 319، و (54)، ص118.
- (59) م.م.ن، المصدر السابق، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة 13، في 1 ايار 1933، ص95.
- (60) المصدر نفسه، ص96-97.
- (61) بعد عودته إلى العراق قامت الحكومة العراقية بنقله إلى مناطق عديدة من دون السماح له للعودة إلى منطقة بارزان، اذ قام عام 1946 بحركة جديدة ضد الحومة العراقي وتم إلقاء القبض عليه وحكم بالسجن المؤبد عام 1947، واطلق سراحه بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، توفي في بغداد يوم 11 كانون الثاني 1969. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية، ط2، دار المعارف، بيروت، 2007، ص231: مهند علي فرحان، المصدر السابق، ص235-238 .
- (62) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص192.

Resources

- 1-** Air, 23/18xc,145167, Tribes Liation of Qaimaqam of Amadiya Letter, No.632, Dated 6th February, 1928, Addressed to Matasurin of Mousl.
- 2-** F.O.371-18948-3474, Crecords of Leagung personalities in Iraq, Revised to January, 9,1924.
- 3-** AS / 88 on 7 April 1923, to the High Commissioner in Baghdad, and 75, p. 77; Telegram of the Political Officer in Akre, numbered Q / 6 on 8 April 1923, to the headquarters of Baghdad Air, and 52.
- 4-** Ahmad Othman Abu Bakr, Sheikh Abdul Salam Barzani Movement, Al-Takhi Newspaper, Dar Al-Jahez, Baghdad, October 2, 1971.
- 5-** Arnold T. Wilson, Mesopotamia between two loyalties, translation: Fouad Jamil, i 2, c 3, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1992.
- 6-** MI / 10, on 5 October 1931, to Sheikh Ahmed Barzani, and (19), p. 33; as well as telegram A / 43 on 11 December 1931 to the administrative inspector in Mosul, and.(19)
- 7-** Ayoub Barzan, The Kurdish Resistance to the Occupation 1914-1958, Fact Sheet, Geneva, 2002.
- 8-** Telegram number AS / 173, to the administrative inspector in Mosul and Erbil, 38.
- 9-** The telegram numbered A / 45 on September 29, 1931, p. 3; as well as on October 12, 1931, and 4.
- 10-** Telegram from the administrative inspector in Mosul and Erbil, numbered N / 406 on April 15, 1923, to the headquarters of Baghdad Air, the administrative inspector in Kirkuk, border convoy, and 21.
- 11-** Fifty-third session, May 11, 1932.
- 12-** Sixty-first session, May 30, 1932.
- 13-** Fifty-seventh session, 22 May 1932 .
- 14-** Fifty-seventh session, 22 May 1932.
- 15-** Hassan Latif al-Zubaidi, Encyclopedia of Political Parties, 2nd floor, Dar Al-Maarif, Beirut, 2007.
- 16-** Hassan Mustafa, Barzani and Barzani movements 1932-1947, Dar Al-Taliah, Beirut, 1963.
- 17-** Khalil Mustafa Othman Al-Atrushi, Southern Kurdistan (Iraq) in the years of British occupation and Mandate 1918-1932, Master Thesis, (unpublished), Faculty of Arts, University of Dohuk, 2005.
- 18-** D. K. W. British Documents Records, File No. (152), M / South Kurdistan for the year 1922, Telegram High Commissioner in Baghdad, numbered AS / 172 on 28 March 1923.
- 19-** D. K. W. Files of the Royal Court, File No. 1147/311, Reasons for the Regulation of the General Amnesty Law for the Barzans, January 1933, and.(10)
- 20-** D. K. W, British Records Records, File No. 56, Iraqi Kurdistan for 1931, Dosco Activity, Telegram of the Special Service Officer in Erbil, numbered A / 45 on 29 September 1931, to the administrator at Mosul, and 1.
- 21-** D. K. W, the record of British documents, file number (56), Northern and Eastern Kurdistan for the year 1931, No. RM / 56, on 8 December 1931, to the Iraqi Ministry of Defense, and .(45)
- 22-** D. K. W, Avertissement And, ibid., A confidential telegram from the Special Service Officer in Mosul and Aqra, No. MI / 37, on 14 December 1931, to the Air Force Staff, Intelligence, Air Force Headquarters, Henedy, and.(20)
- 23-** D .K,W And, the previous source, a telegram from the Special Service Officer Aqra, number / 27A, on March 26, 1932 to the Air Staff - Intelligence - Air Force headquarters, and .(65) .
- 24-** D .K, W And, the previous source, the Special Service Officer Aqra, number / 37A, on March 26, 1932 to the Air Staff - Intelligence - Air Force headquarters, and (34).
- 25-** Rayadh Rasheed Naji, Alathorion in Iraq 1918-1936, Aljelawi press, Cairo, 1997.
- 26-** Zubair belal Ismael, Barzan revelutions 1907-1935, Ministry of education press, Arbil, 1998.
- 27-** Sami Shawrash, Kurdistan, Alakrad, public and poletical leading,Aras for publishing ,Arbil,2001.
- 28-** Sarwa Saad Saber, Northern Kurdistan 1926-1939, Aras for publishing, Arbil, 2005.
- 29-** Saad Naji Jewad, Iraq and kurdish Issue, Das Alsalam, London, 1990.

- 30-** Saadi Othman, Libration movment and its appear and period,Aras for publishing,Arbil,2006.
- 31-** Abdulrahman Idrees Salih, British Policy toward the Kurd of Iraq 1914-1932, Zain press, Sulaymania, 2009.
- 32-** Abdulrazaq Alhasani, Great Iraq revelution ,6, Educational affair, Bagdad, 3rd edition,1993,
- 33-** Bduameea Khalaf, Kurdish problem development in Iraq 1958-1968, Ph.D thesis in AlAnbar University,College of Arts,2017.
- 34-** Abdumenaam Gulami, Our revelution in north of Iraq 1919-1920,1 st edition, Shafeeq press, Baghdad, 1966.
- 35-** Abdulrazaq Alhaseni, History of Iraq ministries, 7th edition, education affair, Baghdad, 1988.
- 36-** Abdulazeez Aloqaili, History of Barzan movment 1932, educational affair, Baghdad, 1956.
- 37-** Othman Ali, New Kurdish Movement,3rd edition, Altefseer press, Arbil, 2011.
- 38-** Omar Mohameed Kareem, Kurdish Issue in the Iraqi goverment Policy 1932-1945,Zain press,Sulaymania,2009.
- 39-** Fadhil Husein,Mousel problem,Rabita press,Baghdad,1955.
- 40-** Faiz Alkhafaji, Poletical sensation of the Iraqi Kurdish 1938-2003, Sottor press, Baghdad, 2019.
- 41-** Gaus Qehtan, Barazany revelutions, in the first part of 20th century, Zain press, Sulaymania, 2002.
- 42-** Prime minster issue no.319 and 54-page no.118.
- 43-** M.M.N same the previous reference, unordinary meeting 1933, court no.13,1933.
- 44-** Berliment counsil meeting ,12th court 1931,35th March,1932.
- 45-** Mohammed Ameen Othman, Hasad Alhandhal, Khabat press, Dohuk,1998.
- 46-** Mohammed Salih Hanbor, Temparery Iraqi government (25 Oct1920-9 Sept 1912) Temoz Press,Damascus 2012.
- 47-** Mohammed Ali, Great encyclopedia for the famous Kurdish during the history,3rd, Dar Alarabia for encyclopedia, Bairout,2008.
- 48-** Mohammed Yousif Alqurashy, Miss Bell and her effect in the Iraqi Policy ,Yaqtha Alarabia, Baghdad,2003.
- 49-** Miss Girthroud Bill, chapters from Modern Iraqi History 1914-1920, Dar Alkutob, Bairout,1971.
- 50-** Menar Mohammed Shehab, Omar Ali and his poletical and military role until 1958, Mster thesis,education college,Mustansiria University,2011.
- 51-** Muhanad Ali Farhan, Barzany and his society and poletical effect in the Kurdistan Iraq 1896-1969, Series, Dohuk, 2017.

المصادر

- 1- Air, 23/18xc,145167, Tribes Liation of Qaimaqam of Amadiya, Letter, No.632, Dated 6th February, 1928, Addressed to Matasurin of Mousl.
- 2-F.O,371-18948-3474, Crecords of Leagung personalities in Iraq, Revised to January, 9,1924.
- 3- أ س/ 88 في 7 نيسان 1923، إلى المندوب السامي في بغداد، و75، برقية الضابط السياسي في عقرة، المرقمة س/ 6 في 8 نيسان 1923، إلى مقر طيران بغداد، و52.
- 4- أحمد عثمان أبو بكر، حركة الشيخ عبد السلام البارزاني، جريدة التآخي، دار الجاحظ، بغداد، 2 تشوين الأول 1971.
- 5- ارلد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، ط2، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.
- 6- ام أي/10، في 5 تشرين الأول 1931، إلى الشيخ أحمد البارزاني، و(19) .
- 7- ايوب بارزان، المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958، دار نشر حقائق، جنيف، 2002.
- 8- البرقية المرقمة أ س/ 173، إلى المفتش الإداري في الموصل وأربيل، و38.
- 9- البرقية المرقمة أي/ 45 في 29 أيلول 1931.
- 10- برقيه من المفتش الإداري في الموصل وأربيل، المرقمة ا ن/ 406 في 15 نيسان 1923، إلى مقر طيران بغداد، المفتش الإداري في كركوك رتل الحدود، و21.
- 11- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية، ط2، دار المعارف، بيروت، 2007 .
- 12- حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932-1947، دار الطليعة، بيروت، 1963.
- 13- خليل مصطفى عثمان الأتروشي، كردستان الجنوبية (العراق) في سنوات لاحتلال والانتداب البريطاني 1918-1932، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2005 .
- 14- د.ك.و. سجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (152)، م/جنوب كردستان لسنة 1922، برقية المندوب السامي في بغداد، المرقمة أ س/172 في 28 آذار 1923.
- 15- د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/1147، الاسباب الموجة للائحة قانون العفو العام عن البارزانيين، كانون الثاني 1933، و(10).
- 16- د. ك. وسجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان العراق لسنة 1931، نشاط الدوسكو، برقية ضابط الخدمة الخاصة في أربيل، المرقمة أي/ 45 في 29 أيلول 1931، إلى الإداري في الموصل، و1.
- 17- د. ك. وسجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان الشمالية والشرقية لسنة 1931، ذي الرقم ار أم/ 56 في 8 كانون الاول 1931، إلى وزارة الدفاع العراقية، و(45).
- 18- د.ك. و، المصدر السابق، برقية سرية من ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة، ذي الرقم أم أي/37، في 14 كانون الأول 1931، إلى هيئة الأركان الجوية- الاستخبارات- مقر القوة الجوية- هنيدي، و(20).
- 19- د.ك.و. المصدر السابق، ص 38؛ د.ك. و، المصدر السابق، برقية من ضابط الخدمة الخاصة عقرة، ذي الرقم أو/27 أي أي، في 26 آذار 1932 إلى الأركان الجوية- الاستخبارات- مقر القوة الجوية، و(65).
- 20- د.ك. و، المصدر السابق، كتاب ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة، ذي الرقم أم أي/37، في 12 كانون الثاني 1932، إلى هيئة الأركان الجوية- هنيدي، و(34).
- 21- رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق 1918-1936، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، 1997.
- 22- زبير بلال اسماعيل، ثورات بارزان 1907 - 1935، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، 1998.
- 23- سامي شورش، كردستان ولأكراد الحركة القومية والزعماء السياسية، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2001.
- 24- سروه أسعد صابر، كردستان الجنوبية 1926-1939، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2005.
- 25- سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، دار السلام، لندن، 1990.
- 26- سعدي عثمان، الحركة التحررية وظهورها ومراحلها، اراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006.
- 27- عبد الرحمن ادريس صالح، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914-1932، زين للطباعة والنشر، السليمانية، 2009.

- 28- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج3، 1992.
- 29- _____، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ج3،
- 30- عبد السميع خلف عبد، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958 - 1968، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، 2017.
- 31- عبد المنعم غلامي، ثورتنا في شمال العراق 1919 - 1920، ج1، مطبعة شفيق، بغداد، 1966.
- 32- عبد العزيز العقيلي، تاريخ حركات بارزان 1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1956.
- 33- عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ط3، مكتب التفسير، أربيل، 2011.
- 34- عمر محمد كريم، القضية الكردية في سياسة الحكومة العراقية 1932 - 1945، زين للطباعة والنشر، السليمانية، 2009.
- 35- فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955.
- 36- فايز الخفاجي، الاغتيالات السياسية لكورد العراق 1838 - 2003، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2019.
- 37- كاوس قحطان، الانتفاضات البارزانية، صفحات من تاريخ الحركة القومية التحررية الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، مؤسسة زين، السليمانية، 2002.
- 38- كتاب ديوان مجلس الوزراء، المرقم 319، و (54).
- 39- محاضر مجلس النواب، الجلسة الثالثة والخمسون، في 11 ايار 1932.
- 40- _____، الجلسة الحادي والستون، في 30 ايار 1932.
- 41- _____، الجلسة السابعة والخمسون، في 22 ايار 1932.
- 42- _____، الجلسة السابعة والخمسون، في 22 ايار 1932.
- 43- _____، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة 13، في 1 ايار 1933.
- 44- _____، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1931، الجلسة الخامسة والثلاثون، في 23 اذار 1932.
- 45- محمد امين عثمان، حصاد الحنظل، مطبعة خابات، دهوك، 1998.
- 46- محمد صالح حنيور، الحكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الأول 1920 - 9 أيلول 1912)، تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2012.
- 47- محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، م3، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008.
- 48- محمد يوسف إبراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر، بغداد، 2003.
- 49- المس غيرترو د بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث بين سنتي 1914 - 1920، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتب، بيروت، 1971.
- 50- منار محمد شهاب الدليمي، عمر علي ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، 2011.
- 51- مهند علي فرحان، الشيخ أحمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كردستان العراق 1896 - 1969، 1952، دار سبييرز، دهوك، 2017.